Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

الأوضاع الاقتصادية في لواء المنتفك من خلال تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٩-١٩٥٨م

بلسم ياسر حسون رخيص
قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار
balsam.yasir.hasson@utq.edu.iq

ا. م. د مسلم عوض مهلهل
قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار

الملخص

يقدّم هذا البحث دراسة تحليلية للأوضاع الاقتصادية في لواء المنتفك خلال الفترة 1939–1958، بالاستناد إلى تقارير التفتيش الإداري بوصفها مصدرًا أوليًا لتوثيق الحقائق وتحليل المعطيات. يتناول البحث القطاعات الاقتصادية الرئيسة: الزراعة، الصناعة، التجارة، المالية، والتموين، من حيث تطورها وتأثيرها في تشكيل الواقع الاقتصادي للواء. أظهرت النتائج أن الزراعة شكّلت العمود الفقري للاقتصاد المحلي، لكنها واجهت تحديات ، منها الفيضانات وضعف مشاريع الري وقلة الدعم الحكومي. في المقابل، بيّن البحث محدودية القطاع الصناعي، اقتصر على صناعات حرفية كصناعة الطابوق والنحاس والنسيج، والتي كانت في الغالب محتكرة ، مما ساهم في تعميق التفاوت الاقتصادي. كما ناقش البحث تأثر النشاط التجاري بالحرب العالمية الثانية، وأثر الاتفاقيات الاقتصادية، لا سيما العراقية البريطانية. وقد أظهرت تقارير مفتشي المالية وجود اختلالات في الإدارة المالية، منها تأخر الإيرادات، وضعف تحصيل الضرائب، وزيادة النفقات غير المنضبطة. أما في جانب التموين، فقد وثّق البحث أزمات حادة خلال سنوات الحرب، نتجت عن قصور في نظام الحصص التموينية، وسوء التوزيع، والمضاربات، ما فاقم من معاناة الطبقات الفقيرة. بصورة عامة، يسهم هذا البحث في فهم البنية الاقتصادية للواء المنتفك من خلال تحليل وثائقي دقيق، ويُبرز تداخل العوامل البيئية والإدارية والسياسية في تشكيل الواقع الاقتصادي. ويوصي بإجراء دراسات مقارنة على مستوى الألوية العراقية لتوسيع نطاق الفهم التاريخي للاقتصاد الوطني في تلك الحقبة.

الكلمات المفتاحية: التموين، الضرائب، الزراعة .

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

The Economic Conditions in the Muntafiq District Based on Administrative Inspection Reports(1958 -1939)

Balsam Yasser Hasson Rakhis
Department of History / College of Education for Humanities / University of Thi-Qar
balsam.yasir.hasson@utq.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Muslim Awad Mahlhal
Department of History / College of Education for Humanities / University of Thi-Qar

Abstract

This research presents an analytical study of the economic conditions in the Muntafiq District during the period 1939–1958, based on administrative inspection reports as a primary source for documenting facts and analyzing data. The study addresses the main economic sectors: agriculture, industry, trade, finance, and rationing, examining their development and impact on shaping the district's economic reality. The findings indicate that agriculture formed the backbone of the local economy but faced challenges such as flooding, weak irrigation projects, and limited government support. In contrast, the study reveals the limited nature of the industrial sector, which was restricted to artisanal industries like brickmaking, copperwork, and textiles—mostly monopolized—contributing to economic disparity .The study also discusses the impact of World War II on commercial activity and the effects of economic agreements, particularly the Iraqi-British agreements. Reports from financial inspectors highlighted imbalances in financial management, including delays in revenue collection, weak tax enforcement, and rising uncontrolled expenditures. Regarding rationing, the research documented severe crises during the war years, resulting from failures in the rationing system, poor distribution, and market speculation, which exacerbated the suffering of poorer classes. Overall, this research contributes to understanding the economic structure of the Muntafiq District through meticulous documentary analysis and highlights the interplay of environmental, administrative, and political factors in shaping the economic reality. It recommends conducting comparative studies at the level of other Iraqi districts to broaden the historical understanding of the national economy during that era

.

Keywords: rationing, taxes, agriculture

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

المقدمة

شهد العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين تحولات سياسية واقتصادية كبيرة، أثرت بشكل مباشر في بنية المجتمع والدولة. وكان لواء المنتفك من المناطق العراقية البارزة التي عكست تلك التحولات، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، لما يتميز به من موقع جغرافي متنوع، وتركيبة اجتماعية قبلية، وموارد طبيعية مهمة. وقد برزت أهمية دراسة هذا اللواء من خلال ما توفره تقارير التفتيش الإداري من معلومات دقيقة وتفصيلية عن واقع الحياة الاقتصادية فيه خلال المدة من 1939 إلى 1958، وهي فترة اتسمت بالتغيرات الكبرى على المستويين المحلي والدولي، بدءًا من الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بمرحلة تأسيس النظام الجمهوري في العراق. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية معمّقة لما ورد في تلك التقارير، من خلال تسليط الضوء على أبرز القطاعات الاقتصادية التي كانت سائدة في اللواء مثل الزراعة التي مثلت العمود الفقري للحياة الاقتصادية، والصناعة التي كانت تقليدية ومحدودة، والتجارة التي تأثرت بالأوضاع العالمية والمحلية، والتموين الذي واجه تحديات كبيرة في فترات الأزمات إضافة إلى الجوانب المالية التي تعكس مدى كفاءة الإدارة المحلية في تحصيل الإيرادات وتنظيم الصرف العام. وتكمن أهمية البحث في كونه يعتمد على مصادر أرشيفية رسمية قلّما تم تناولها بالدراسة والتحليل، وهي تقارير المفتشين الإداريين التي كانت تُرفع إلى الحكومة المركزية وتحتوي على تقييم مباشر ومفصل لأداء الإدارات المحلية ومجريات الحياة في الألوية والأقضية. ومن خلال تحليل هذه الوثائق، يمكننا استنتاج صورة دقيقة نسبياً عن أوضاع السكان، ومستوى الخدمات، وحجم النشاط الاقتصادي، والتحديات التي كانت تواجه السلطات المحلية والمواطنين على حد سواء. كما تهدف الدراسة إلى ملء فراغ معرفي في هذا المجال، وتسليط الضوء على تجربة إدارية واقتصادية تمثل نموذجاً يمكن مقارنته مع ألوية أخرى في العراق، لتكوين رؤية أوضح عن تاريخ الاقتصاد المحلي وتطوره. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم البحث إلى عدة محاور تغطي كل قطاع على حدة، مع توثيق المعلومات بالأرقام والأمثلة الواردة في التقارير الرسمية ما يجعل من هذا البحث مرجعًا مفيدًا للباحثين في مجالات التاريخ الاقتصادي والإداري والاجتماعي.

المحور الأول: الزراعة

بشكل ملحوظ ففي فصل الشتاء، تصل نسبة الأراضي المسموح بزراعتها إلى حوالي 70%، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 30% فقط في فصل الصيف ويرجع هذا التباين بشكل أساسي إلى تناقص مياه شط العرب، الذي يُعد المصدر الرئيسي للري في فصل الصيف، بالإضافة إلى الاعتماد على مياه الأمطار في فصل الشتاء اعتمدت العشائر في منطقة الشطرة على أراضي زراعتها بشكل أساسي على تفرعين رئيسيين من نهر الغراف التفرع الأول هو شط الفتحة الذي يتفرع من نهر الغراف ويتجه شرقًا وصولًا إلى هور الحمار أما التفرع الثاني فهو شط الغراف الذي يتفرع أيضًا من نهر الغراف ويتجه جنوبًا نحو الناصرية على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تشكلها الزراعة في قضاء الجبايش و سوق الشيوخ إلا أن هذه الزراعة تواجه تحديات جمة فمياه الفيضانات تغطي أراضي القضاء بشكل متكرر وتستمر هذه الفيضانات من شهر نيسان وحتى شهر آب مما يؤثر سلبًا على المحاصيل الزراعية وفي السنوات التي تشهد فيضانات منخفضة تنحسر المياه عن الأراضي الزراعية في وقت مبكرأي في شهر تموز مما يتيح للمزارعين زراعة المحاصيل الشتوية مثل الحنطة والشعير وتحقيق أرباح وفيرة. ومع ذلك، فإن زراعة هذه المحاصيل تواجه صعوبات كبيرة في هذه المنطقة، حيث تغمر مياه الفيضانات الأراضي الزراعية في الوقت الذي تكون فيه المحاصيل قد اكتملت نموها وأصبحت جاهزة للحصاد مما يؤدي إلى تلفها وخسارة المزارعين فتتضح لنا معاناة المزارعين من الفيضانات التي تغمر الأراضي في مواسم محددة مما يعيق زراعة المحاصيل الشتوية في الوقت المناسب. ومع ذلك، تظهر لنا أيضًا صورة أخرى في السنوات التي تنحسر فيها الفيضانات مبكرًا، مما يتيح فرصًا لزراعة محاصيل شتوية مربحةبشكل عام يمكن القول إن الزراعة في هذه المناطق تعتمد بشكل كبير على الظروف المناخية المتقلبة وتواجه تحديات جمة تتطلب حلولًا مبتكرة وإدارة فعالة للموارد المائية مما تتميز أراضي الجبايش بطبيعتها المائية، حيث تغطيها مستنقعات كثيفة من البردي والنباتات المائية الأخرى، مما يستدعي إزالة هذه النباتات قبل البدء في أي نشاط زراعي. وتُعرف عملية إزالة هذه النباتات بـالحراثة وتجري عادة في موسمين رئيسيين: شهرنيسان ، قبل ارتفاع منسوب المياه وشهر حزيران، عندما يبدأ مستوى المياه بالانخفاض. ويُطلق على هذين الموسمين اسم "لفة العكيدة"، حيث يكون البردي في أضعف حالاته، مما يسهل عملية قطعه وإزالته يقوم المزارعون بقطع البردي على عمق نصف قدم تحت سطح الماء مما يؤدي إلى تعفن جذوره وموته وعند انحسار المياه يتم إزالة بقايا النباتات يدويًا وتعريض التربة لأشعة الشمس لتجفيفها وتطهيرها

وعلى الرغم من إدراك الفلاحين لأهمية الحراثة إلا أنهم نادرًا ما يمارسونها بسبب تكلفتها العالية حيث تصل تكلفة حراثة الحبل الواحد إلى حوالي ستمائه وهو مبلغ كبير لا يتناسب مع أرباح الزراعة في المنطقة ونتيجة لذلك فإن نسبة الأراضي

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

التي تُزرع دون حراثة مرتفعة جدًا، وقد تصل إلى 95%، مما يؤثر سلبًا على إنتاجية المحاصيل كما كانت الزراعة في سوق الشيوخ تواجه تحديات جمة، فبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية الأخرى، عانت المنطقة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين من عمليات السقي غير المنظمة التي كانت تعتمد في معظمها على السقي السيحي في تدهور الأراضي الزراعية. ولم تقتصر المشاكل على ذلك بل زادت حدتها بفعل الفيضانات المتكررة، مما فاقم معاناة المزارعين وتسبب في تراجع الإنتاج الزراعي في المنطقة ومن المشاكل التي تضررت بها مساحات واسعة من الأرضي المنتفك هي مشكلة الجراد في عام 1945 تمثلت في غزو أسراب الجراد القادمة من الصحاري المجاورة من الاراضي النجدية بالإضافة إلى أسراب أخرى قادمة من الكويت وقد تلوثت مساحات واسعة من الأراضي ببيض هذه الآفة خاصة في البادية المقابلة للبصرة والمنتفك ثم امتدت لتشمل مناطق أخرى مثل الديوانية كربلاء لم يقتصر تأثير الجراد على المناطق الصحراوية، بل امتد إلى المناطق الزراعية في العماره وسوق الشيوخ والحلة والكفل والمحمودية والصويرة والشامية والدغارة. ومع ذلك، كانت هذه المناطق تمثل جزءًا صغيرًا من المساحات المتضررة في بادية الجنوب ومايخص الري في نيسان من عام 1954، تم استحداث منطقة جديدة تحت اسم "منطقة ري الناصرية واتخذت مدينة الناصرية مركزًا لها. كانت هذه المنطقة مسؤولة عن إدارةأعمال الري في كل من لواء الناصرية والبصرة، وذلك نظرًا لأهمية المشاريع التي كانت الدوائر المسؤولة تخطط لتنفيذه كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنطقة هو تطوير نظام الري، خاصة فيما يتعلق بمشروع تنظيم مياه الفرات. كان النظام الزراعي في ذلك الوقت بدائيًا، حيث كانت مياه الفرات تفيض بشكل غير منتظم، مما يؤدي إلى غرق الأراضي أو جفافها لمعالجة هذه المشكلة، بدأت الدوائر المختصة في بناء خمس نواظم على فروع نهر الفرات تم تقسيم هذه النواظم إلى مجموعتين: الأولى عند نقطة تفرع النهر إلى الحفارة والنخيلة، والثانية على فروع عكيكة وكرمة بني حسن تم تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف مجلس الإعمار، بهدف تنظيم الري ومكافحة الفيضانات والاستفادة من مناطق الأهوار.

وبشكل عام تواجه المنطقة الجنوبية من العراق تحديات بيئية وجغرافية فريدة. فهي منطقة حارة ورطبة، وأراضيها لا تزال في طور التكوين، حيث تنتشر الأهوار والبحيرات ومجاري الأنهار التي تحد من الاستقرار. وعلى الرغم من وفرة المياه في هذه المنطقة، إلا أن السيطرة عليها لا تزال محدودة، وتستخدم معظمها للزراعة وخاصة زراعة الزرع والنخيل، حيث تشتهر المنطقة بإنتاج أجود أنواع التمور، ومع ذلك، فإن انخفاض أراضي المنطقة يعرضها لخطر الفيضانات، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالمناطق الوسطى والشمالية وتمتد الفيضانات لمسافات طويلة في هذه المنطقة، حيث تبلغ مساحة المناطق المعرضة للفيضان حوالي 2700 كيلومتر مربع، أما بالنسبة للمناخ، فتتميز المنطقة الجنوبية بأعلى درجات الحرارة وأشد مستويات الرطوبة، بالإضافة إلى هطول الأمطار بكميات أقل مقارنة بالمناطق الأخرى في العراق

وبالنظر إلى الأهمية الجوهرية للزراعة في النسيج الاقتصادي العراقي، فقد حظيت باهتمام بالغ من قبل المفتشين الإداريين، الذين وثقت تقاريرهم تفاصيل وافرة عن هذا القطاع الحيوي. فقد كانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأبرز لغالبية سكان لواء المنتفك، بل كانت الحرفة الوحيدة التي استقطبت أعدادًا غفيرة من السكان لتصبح بذلك موردًا اقتصاديًا لا غنى عنه بالنسبة إليهم وفي العاشر من شهر ايار عام 1942، أجرى المفتش الإداري عبدالله علوان زيارة إلى لواء الناصرية حيث رصد الوضع الزراعي في المنطقة وقد كشفت هذه الزيارة أن المساحة المزروعة في اللواء خلال ذلك العام قد بلغت ألف (350,000) ثلاثمئة وخمسين مشاحة من الشعير، (10,000) وعشرة آلاف مشاحة من الحنطةوقُدّرت كمية البذور التي استُخدمت في زراعة هذه المساحات بحوالي (8,750) ثمانية آلاف وسبعمئة وخمسين طنًا من الشعير، (2,000) وألفي طن من الحنطة وقد لاحظ المفتش أن المساحات المزروعة في بعض المناطق، مثل منطقة البطحاء في قضاء الناصرية، وكذلك في بعض الأراضي الممنوحة والوحدات الإدارية الأخرى، كانت أقل مما كانت عليه في الأعوام السابقة.

. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، من بينها:

١-غلاء أسعار البذور: حيث ارتفعت أسعار البذور خلال الموسم الزراعي، مما شكل عبئًا على المزارعين.

٢- صعوبة الحصول على البذور: واجه المزارعون صعوبات في الحصول على البذور اللازمة للزراعة.

٣- انشغال الفلاحين بأعمال أخرى: انشغل عدد كبير من الفلاحين بأعمال الطرق الترابية التي كانت تنفذها قوات الجيش المتحالفة، مما أثر على تفرغهم للزراعة.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

٤-تأخر الملاك في تزويد الفلاحين بالبذور: تأخر العديد من الملاك في تزويد الفلاحين بالبذور، مما أدى إلى تأخر الزراعة.

٥- عدم تسليك البذور لأصحاب المصائب: لم يتم تسليك البذور لأصحاب المصائب، أي المتضررين من الظروف غير الاعتيادية التي حدثت في العام السابق، خاصة خلال شهري نيسان وأيار، مما أثر سلبًا على قدرتهم على الزراعة

٦- ارتفاع الأسعار: شجع ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية العديد من المزارعين، خاصة في منطقة الغراف التي كان وضع سكانها الاقتصادي أفضل من غيرهم، على شراء البذور بأسعار مرتفعة

و تشير التقارير إلى توقعات إيجابية للمحاصيل الصيفية في المنطقة، حيث أبدى العديد من المزارعين اهتمامًا بزراعة الدخن، يليه الذرة، ثم الشلب. ويرجع هذا التوجه إلى عدة عوامل، أهمها:

١-إمكانية زراعة الدخن مرتين في الموسم الواحد: مما يزيد من الإنتاجية الإجمالية.

٢- تأخر فيضان الفرات: مما أدى إلى ظهور الأراضي الصالحة للزراعة الصيفية في وقت مبكر، وبالتالي زيادة المساحات المزروعة.

٣- ارتفاع أسعار المحاصيل: مما يشجع المزارعين على بذل قصارى جهدهم لزيادة الإنتاج.

وكانت توقعات المفتش تشير إلى أن المحاصيل الصيفية ستشهد زيادة ملحوظة في الإنتاج مقارنة بالعام السابق، شريطة ألا تحدث أي آفات كلجراد كما أن ارتفاع أسعار السمسم كان يشجع المزارعين على زيادة زراعته أما بالنسبة لمحصول التمور، فقد أشارت التوقعات إلى أن موجة البرد التي شهدها الشتاء الماضي لم تؤثر سلبًا على نخيل المنطقة الجنوبية على عكس ما حدث في الألوية الوسطى وبالتالي كان من المتوقع أن يكون إنتاج التمور وفيرًا، وربما يزيد عن العام السابق ما لم تحدث ظروف غير متوقعة وفي الحادي عشر من مايو عام 1942، واصل المفتش زيارته التفقدية إلى قضاء الجبايش حيث رصد تغيرات جذرية في المنطقة فقد ذكر أن الجبايش كانت قبل ثماني سنوات منطقة زراعية مزدهرة، لكن الوضع تبدل بشكل كبيربدأ منسوب مياه بحيرة الحمار في الزايدة بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك إلى توسع عمليات استصلاح الأراضي وزراعة الشلب، حيث كانت مياه "الدهلة" تُستخدم بكثافة هذا التدفق المتزايد للمياه العذبة إلى بحيرة الحمار، بالإضافة إلى مياه نهر الفرات التي كانت تتدفق إليها بعد إكمال سدة الكوت، وكذلك المياه التي كانت تصب من الأهوار في الفحو عند مؤخرة ناظم البدعة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع مستمر في منسوب المياه بالبحيرة, نتيجة لهذه التغيرات لم تعد هناك في السنوات الأخيرة سوى مساحات قليلة جدًا من الأراضي في المنطقة صالحة للزراعة وقد تضررت بشكل خاص عشائر البو شامة، وبني حطيط، وعبادة، وبني مشرف والعمايرة، وبني أسد في شمال بحيرة الحمار، حيث حُرموا تمامًا من الزراعة. كما تضررت عشيرة الفهود، التي فقدت جزءًا من أراضيها الزراعية.

كما تسببت المياه الزائدة في إلحاق الضرر بالجزء الأول من الأراضي الزراعية في لواء الناصرية، بينما تضرر الجزء الآخر بفعل مياه بني حسن القادمة من ملحقات ناحية العكيكة في سوق الشيوخ كما طال الضرر عشائر آل إسماعيل وآل حرب وغيرهم، حيث حُرموا من زراعة أراضيهم جراء ارتفاع منسوب المياه ولقد أدت هذه الظروف القاسية إلى تدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية لهذه العشائر فتفاقمت معاناتهم من العوز، والفاقة والجوع وقد لجأ معظمهم إلى أعمال بديلة مثل نسج الحصران من القصب حيث ينتجون ما لا يقل عن مئة ألف (100,000) حصير سنويًا، ويبيعون الحصيرة الواحدة بخمسة فلوس (5) في المتوسط كما ينتجون ما لا يقل عن مئة ألف (100,000) باقة قصب ويبيعون الباقة الواحدة بخمسة فلوس (5) في المتوسط ومع ذلك لم تكن هذه الأعمال كافية لتلبية احتياجاتهم المعيشية فاضطروا إلى شراء معظم المواد الغذائية من خارج مناطقهم ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية، كان بالإمكان أن تُقدم دائرة الري المساعدة بتخصيص مبلغ لا يزيد عن مئة (100) دينار لإدارة المنطقة وذلك لسد الكسرات في الطارف خلال شهر حزيران من كل عام بعد انتهاء موسم الفيضان.كان هذا الإجراء سيمكّن العشائر في الجهات الجنوبية من البحيرة من استغلال أراضيهم للزراعة وتحسين إنتاجهم، بدلاً من بقائهم عاطلين وجياع كما كان بإمكان الحكومة أن تُسهم في حل مشكلة العشائر التي غمرت مياه الكرمة بني حسن أراضيها، وذلك من خلال سد هذه المياه في شهر حزيران بعد انتهاء موسم الفيضان، مما كان سيمكّنهم من استغلال أراضيهم للزراعة وتأمين

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

المياه اللازمة لهم في بداية موسم الزراعة لم تكن هذه الإجراءات لتكلف الحكومة سوى زيادة في المصروفات بنسبة خمسة وعشرين بالمئة (25%)، ولكنها كانت ستعود بالنفع الكبير على العديد من العشائر المتضررة وهنا كان يمكن القول إن دائرة الري كان بإمكانها أن تلعب دورًا محوريًا في تحسين أوضاع هذه العشائر من خلال تخصيص مبلغ مالي بسيط لصيانة السدود في مناطقهم، مما كان سيتيح لهم استغلال أراضيهم للزراعة بعد انتهاء موسم الفيضان كما كان على الحكومة أن تُسهم في حل مشكلة العشائر التي غمرت أراضيها بالمياه وذلك من خلال اتخاذ إجراءات مماثلة لتأمين المياه اللازمة للزراعة كان من الواضح أن هذه الإجراءات لن تكلف الحكومة الكثير، لكنها كانت ستعود بالنفع الكبير على العديد من العشائر المتضررة، مما يؤكد على أهمية التدخل الحكومي في دعم المجتمعات المتأثرة وفي الثالث عشر من شهر ايار عام 1942 اكتشف المفتش أن قضاء سوق الشيوخ كان يواجه أزمة مائية حادة نتيجة لغياب مشاريع الري الرئيسية، مما أدى إلى استمرار الوضع على ما هو عليه منذ سنوات عديدة وكان قضاء سوق الشيوخ يعتمد على نظام ري قديم وغير فعال مما أدى إلى أزمة مياه طويلة الأمد تفاقمت المشكلة بشكل كبير بعد سد "الحفارة" في عامي 1925 و1926 والذي أثر سلبًا على تدفق المياه في منطقة كرمة بني سعيد والمناطق المجاورة لها حيث كانت كميات كبيرة من المياه تُحوَّل إلى هذه المنطقة خلال موسم الصيف ونتيجة لذلك حدث توسع غير مخطط لنهر أم النخيلة االذي كان في الأصل نهرًا صغيرًا استوعب هذا النهر كميات هائلة من المياه مما تسبب في فيضانات متكررة وأضرار جسيمة للأراضي الزراعية. أصبحت منطقة سوق الشيوخ تعاني من نقص المياه في بعض المناطق، بينما عانت مناطق أخرى من الفيضانات، مما أثر سلبًا على الزراعة وحياة السكان[١١] كما تأثرت بشكل خاص زراعة الحبوب والنخيل في منطقة الكرمة والمناطق المجاورة لها حيث عانت من نقص المياه وزيادة انحدارها كما تسببت الفيضانات في أضرار كبيرة لأراضي عشائر مثل آل حسن وأدت إلى غمر أراضي عشائر أخرى، مما زاد من حالة الهور وتسبب في غمر الأراضي الخصبة، وأثر على طريق سوق الشيوخ الحيوي ونتيجة لهذه الأضرار اضطرت الحكومة إلى إنفاق مبالغ كبيرة على صيانة السدود، حيث كانت التكاليف تصل إلى خمسمائة (500) دينار سنويًا، وكانت هذه التكاليف تتزايد باستمرار,ولحل هذه المشكلة، اقترح الأهالي توسيع نهر "أم النخيل" وتنظيم تدفق المياه فيه، وتنفيذ مشاريع ري حديثة وفعالة، بالإضافة إلى صيانة السدود القائمة وتطويرها. هدفت هذه ،الإجراءات إلى ضمان وصول المياه إلى جميع المناطق المتضررة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ودعم الزراعة في المنطقة وفي السادس عشر من ايار عام 1942، قدّر المفتش الإداري أن المساحات المزروعة في قضاء الشطرة بلغت حوالي خمسين ألف (50,000) دونم من الحنطة، ومئة وعشرين ألف (120,000) دونم من الشعيرأما عن كمية البذور المستخدمة فقد قُدرت بنحو ألف (1,000) طن من الحنطة، وألفي (2,000) طن من الشعيركماأشار التقرير كذلك إلى أن المساحات المزروعة هذا العام زادت بنسبة تتجاوز عشرين بالمئة (20%) مقارنة بالعام الماضي. على الرغم من قلة الأمطار التي هطلت و كانت المحاصيل وفيرة بفضل توفر مياه نهر الفرات كما ساعدت الظروف الجوية المعتدلة في تحقيق هذه الوفرة الإنتاجي ةقلة العواصف الشرقية وهبوب الرياح الشمالية، على نمو المحاصيل بشكل جيد ويُتوقع أن تكون المحاصيل الشتوية هذا العام من بين الأفضل على الإطلاق. أما بالنسبة للمحاصيل الصيفية، مثل زراعة الشعير التي تُزرع مرتين في العام، فمن المتوقع أن تكون كما شهد موسم الزراعة 1944-1945 في منطقة لواء المنتفك تحسنًا طفيفًا في الإنتاج الزراعي يُعزى هذا التحسن إلى الأحوال الجوية المستقرة التي سمحت للمزارعين بزراعة محاصيل أساسية كـالحنطة والشعير، بالإضافة إلى الدخن والشلب مع ذلك غابت عن المشهد الزراعي محاصيل هامة أخرى مثل الكتان، والعدس والحمص والبطاطا وحتى القطن الذي كان من المفترض أن يكون له حضور. يُعزى هذا الغياب إلى عاملين رئيسيين: أولهما نفوذ ملاك الأراضي الذين ربما لم يشجعوا زراعة هذه المحاصيل وثانيهما تقاعس الفلاحين الذين ربما لم يبذلوا الجهد الكافي لزراعتها. وهكذا، فإن الموسم الزراعي 1944-1945 ورغم بعض التحسن لم يكن بالقدر المأمول، وظلت هناك فجوة كبيرة بين الإمكانيات الزراعية الفعلية والمحاصيل التي زُرعت بالفعل في العشرين من أكتوبر عام 1948 وخلال زيارة المفتش لقضاء سوق الشيوخ لوحظ أن الزراعة الشتوية كانت شبه منعدمة، باستثناء ما زُرع في بعض المناطق المنخفضة من الأراضي العادية الواقعة شمال المدينة نتيجة لذلك، اعتمدت المدينة بشكل أساسي على الزراعة الصيفية عندما كان الفيضان ينحسر في فصل الصيف، كان الفلاحون يبادرون إلى زراعة الأراضي التي تظهر بعد انحسار المياه بمحاصيل مثل الذرة البيضاء والشلب ومع ذلك، كان الفلاحون يعيشون في قلق دائم بشأن مصير محاصيلهم حيث كانوا يخشون من أن تتغير الظروف الجوية فجأة وتنخفض درجات الحرارة ويحدث الصقيع القارس الذي يدمر المحاصيل نتيجة لذلك، اعتمدت معظم الزراعة في المدينة على الخضروات التي كانت تُزرع بعد انحسار المياه وفي قضاء سوق الشيوخ، كانت هناك جهود تُبذل لتأمين مياه الري حيث كان يتم إنشاء سد مؤقت كل عام بعد الفيضان لمنع تسرب المياه إلى بحيرة الحمار. وقد ساهم هذا الإجراء في ارتفاع مستوى المياه في سوق الشيوخ بينما كان ينخفض في المناطق الزراعية المجاورة مما أثار

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

تحديات مستمرة للمزارعين كما كان هناك مبلغ مالي مخصص لإنشاء مشروع في منطقة بني حسن ولكن كيفية صرف هذا المبلغ ظلت غير واضحة هذا الغموض أثار تساؤلات حول شفافية الإنفاق وإمكانية الحصول على تمويل إضافي لتنفيذ مشروع

يبين الجدول نسبة الثروة الحيوانية في قضاء الناصرية لسنة 1942

النواحي والقضية	عدد الماعز	عدد الأغنام	عدد الأبقار	عدد الجاموس	عدد الإبل
الناصرية	564 (خمسمائة وأربعة وستون)	13640 (ثلاثة عشر ألفاً وستمائة وأربعون)	375 (ثلاثمائة وخمسة وسبعون)	118 (مائة وثمانية عشر)	1755 (ألف وسبعمائة وخمسة وخمسون)
الشطرة	9326 (تسعة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرون)	98211 (ثمانية وتسعون ألفاً ومائتان وأحد عشر)	1849 (ألف وثمانمائة وتسعة وأربعون)	970 (تسعمائة وسبعون)	367 (ثلاثمائة وسبعة وستون)
الرفاعي	18129 (ثمانية عشر ألفاً ومائة وتسعة وعشرون)	69965 (تسعة وستون ألفاً وتسعمائة وخمسة وستون)	5500 (خمسة آلاف وخمسمائة)	895 (ثمانمائة وخمسة وتسعون)	121 (مائة وواحد وعشرون)
سوق الشيوخ	210 (مائتان وعشرة)	965 (تسعمائة وخمسة وستون)	1135 (ألف ومائة وخمسة وثلاثون)	310 (ثلاثمائة وعشرة)	75 (خمسة وسبعون)
السديناوية	1773 (ألف وسبعمائة وثلاثة وسبعون)	120765 (مائة وعشرون ألفاً وسبعمائة وخمسة وستون)	1960 (ألف وتسعمائة وستون)	-	3510 (ثلاثة آلاف وخمسمائة وعشرة)
البطحة	1921 (ألف وتسعمائة وواحد وعشرون)	67246 (سبعة وستون ألفاً ومائتان وستة وأربعون)	957 (تسعمائة وسبعة وخمسون)	-	1574 (ألف وخمسمائة وأربعة وسبعون)
البو صالح	1572 (ألف وخمسمائة واثنان وسبعون)	70017 (سبعون ألفاً وسبعة عشر)	298 (مائتان وثمانية وتسعون)	65 (خمسة وستون)	425 (أربعمائة وخمسة وعشرون)
قلعة سكر	21470 (واحد وعشرون ألفاً وأربعمائة وسبعون)	65794 (خمسة وستون ألفاً وسبعمائة وأربعة وتسعون)	2100 (ألفان ومائة)	-	195 (مائة وخمسة وتسعون)
ناحية الكرمة	425 (أربعمائة وخمسة وعشرون)	11482 (أحد عشر ألفاً وأربعمائة واثنان وثمانون)	2310 (ألفان وثلاثمائة وعشرة)	2364 (ألفان وثلاثمائة وأربعة وستون)	-
العكيكة	721 (سبعمائة وواحد وعشرون)	14193 (أربعة عشر ألفاً ومائة وثلاثة وتسعون)	4781 (أربعة آلاف وسبعمائة وواحد وثمانون)	984 (تسعمائة وأربعة وثمانون)	740 (سبعمائة وأربعون)
الجبايش	85 (خمسة وثمانون)	1390 (ألف وثلاثمائة وتسعون)	3400 (ثلاثة آلاف وأربعمائة)	5826 (خمسة آلاف وثمانمائة وستة وعشرون)	-
المجموع	56204 (ستة وخمسون ألفاً ومائتان وأربعة)	523868 (خمسمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وستون)	24665 (أربعة وعشرون ألفاً وستمائة وخمسة وستون)	11532 (أحد عشر ألفاً وخمسمائة واثنان وثلاثون)	8762 (ثمانية آلاف وسبعمائة واثنان وستون)

وكانت تربية الإبل تتركز في المناطق الصحراوية بلواء المنتفك خاصة في منطقتي الشامية والخميسية حيث كان يسكن آل سعدون اشتهر هؤلاء بتربية الجمال والمواشي بسبب طبيعة الأراضي الصحراوية التي كانت ملائمة لعيش الإبل كما اشتهرت الأسر في سوق الشيوخ بتربية الدجاج والبط والإوز للاستفادة من لحومها وبيضها كغذاء يومي. بالإضافة إلى ذلك استفادوا من تربية المواشي للحصول على الحليب ومشتقاته من اللبن والزبد والقيمر وكذلك لحومها وجلودها أما تربية الجاموس فكانت منتشرة في مناطق الأهوار لدى المعدان الذين كانوا يعيشون على حافات الأهوار خاصة في هور السنافي وهو جزء من هور الحمار كما امتهن هؤلاء تربية الأبقار والجاموس واعتمدوا على منتجاتها من الحليب ومشتقاته بالإضافة إلى ذلك كانوا يصيدون الطيور وأشهرها دجاج الماء والحُر و كانت طرق الصيد إما بالبنادق أو بالشباك في الطريقة الثانية كان الصياد يختبئ بين غابات البردي بعد أن يختار منطقة مواجهة للهورو يتضح لنا مما سبق كشفت دراسة تلك التقارير عن حرص

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

القائمين على هذا القطاع على متابعة سير العمل الزراعي عن كثب وإيلائهم اهتمامًا خاصًا للمشكلات التي كانت تعترض طريقه وتسهم في تراجع الإنتاجية وتعطيل عجلة التنمية فقد كانت الزراعة بمثابة شريان الحياة لسكان لواء المنتفك حيث اعتمدوا عليها في توفير الغذاء وتأمين سبل العيش الكريم لم يقتصر اهتمام المفتشين على رصد الواقع الزراعي فحسب بل تعداه إلى تقديم التوصيات والمقترحات التي كان من شأنها أن تسهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي فقد أدركوا أن تطوير الزراعة يمثل مفتاحًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة

المحور الثاني : الصناعة

شهد العراق توسعًا كبيرًا في مجال الصناعات وذلك من عدة جوانب, فقد شمل هذا التوسع المؤسسات الصناعية ذات الأرباح العالية التي ازدهرت خلال فترة الحرب وبعدها كما قامت الحكومة بدور فعال من خلال سياسة الدعم المالي والحماية الكمركية للصناعات الوطنية وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في قطاعات صناعية متنوعة في العراق بشكل عام ولواء المنتفك بشكل خاص كما تركزت هذه الاستثمارات في الصناعات الإنشائية ومواد التغذية وصناعة الأحذية فقد شهدت صناعة الطابوق في قضاء الناصرية خلال العهد الملكي تحولًا ملحوظًا حيث ظهرت طريقتان رئيسيتان للإنتاج الطريقة الأولى كانت تقليدية وتعتمد على الكور وهي أفران بدائية تُستخدم في حرق الطابوق أما الطريقة الثانية فكانت حديثة وتعتمد على معامل متطورة تستخدم النفط الأسود كوقود لإنتاج الطابوق كما ساهم هذا التطور في تسهيل عملية البناء وتجديد المنازل في المدينة مما انعكس إيجابًا على الحياة العمرانية لسكانها بل وأسهم في بناء دور الدولة كان امتلاك هذه المعامل الحديثة حكرًا على أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ومن أبرزهم عائلات مثل محمد علي وبيت علام وبيت كامل وسيد محسن السيد مكي وغيرهم فقد كانت هذه العائلات تملك القدرة المالية على إنشاء وتشغيل هذه المعامل التي كانت تتطلب استثمارات كبيرة في المعدات والوقود ولقد كانت صناعة الطابوق في الناصرية في ذلك الوقت مزدهرة وكان لها دور كبير في التنمية العمرانية للمدينة ومع ذلك فقد كانت هذه الصناعة حكرًا على طبقة معينة من المجتمع مما يعكس التفاوت الاقتصادي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت كمااستمر أصحاب الصناعات والحرف في ممارسة مهنهم بالطرق البدائية القديمة خلال الحكم الملكي كان إنتاجهم يقتصر على تلبية احتياجات السوق المحلي فقط. من بين هؤلاء الحرفيين كان هناك صانعو النحاس الذين كانوا ينتجون القدور بأحجام مختلفة والصواع والصحون وأدوات غسل الملابس الساخن لنقل الماء والأباريق الصغيرة وأدوات القهوة والدلال لم يكن جميع هؤلاء الحرفيين يمتلكون محلات بل كانوا يتجولون في الأسواق ويمارسون مهنتهم عن طريق التجوال ويقومون بتبييض القدور كانوا يحملون معهم أدواتهم مثل الرصاص والنشادر وكمية من القطن القديم لتصريفها ومنافسة الصناع الآخرين الذين كانوا يصنعون أدوات من ألواح الصفيح، وكان بعض الحدادين يصنعون الأدوات التي يحتاجها الناس، مثل الفوانيس والأباريق والمشاعل والمدافئ وغيرها من الأدوات المنزلية وكانت هذه الأدوات أكثر رواجا وإقبالا من الناس بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالأدوات المصنوعة من النحاس والحديد وكانمن أبرز من امتهنوا مهنة الصفارين في قلعة سكر الحاج أحمد الصفار والحاج سعيد الصفار وعلي الصفار وعبد المحسن صالح الصفار بالإضافة إلى مهنة الصفارين كانت هناك مهنة أخرى بارزة في المدينة وهي الصياغة كان أغلب من يمارس هذه المهنة في المدينة من الصابئة الذين تخصصوا في صناعة الحلي سواء من الذهب أو الفضة أو النحاس تميز هؤلاء الحرفيون بمهارة عالية ودقة في العمل. اختلفت أسعار الحلي باختلاف عيار الذهب فبعضها كان عيار 24 وهو ذهب خالص وبعضها عيار(21)وبعضها الآخر عيار(18) كانت أسعار الأخير رخيصة نتيجة لكثرة النحاس المضاف إليه وكان لونه مائلاً إلى الاحمرار اما النجارون فكانوا يصنعون أثاث المنازل من الخشب مثل الأسرة والكراسي والدواليب والمناضد. بالإضافة إلى ذلك صنعوا بعض الأدوات التي كان يحتاجها سكان الأرياف في الزراعة كالمحاريث والكروت والمساحي وقضبان المنازل. كانت تلك الأدوات تُصنع من الخشب العادي. أما أثاث المنازل فكان يُصنع من الأخشاب المستوردة كالصاج وكانت أسعاره عالية كما اشتهرت قضاء سوق الشيوخ بصناعة النسيج وذلك لتوافر الصوف بكميات كبيرة. كانت أغلب الصناعات النسيجية تتم بطريقة يدوية حيث كان الحائك يصنع الفرش المنزلية مثل السجاد والبسط والأغطية كان يتم ذلك عن طريق جمع الصوف وتنقيعه ببعض الأصباغ ذات الألوان الزاهية ثم تجفيفه وغزله كانت أسعار السجاد مرتفعة نظرًا لكمية الصوف الكبيرة المستخدمة فيها مقارنة بكمية الصوف المستخدمة في صناعة البسط والأغطية غالبًا ما كان الحياك يستخدمون بيوتهم كورش عمل ويستخدمون في ذلك الأموال ويعرضون بضاعتهم في محلات خاصة في الأسواق أو يقومون ببيعها عن طريق التجوال فيما انتشرت في مدينة الناصرية صناعة العقال اليدوية التي كانت مهنة حرفية تقليدية اكتسبت أهمية خاصة لدى سكان المدينة كان العقال يُعد جزءًا أساسيًا من الزي التقليدي للرجال. لم تقتصر ممارسة هذه الحرفة على الرجال فقط بل

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

امتدت لتشمل النساء أيضًا مما دل على دورهن الفاعل في الحفاظ على التراث المحلي وتنمية الاقتصاد المنزلي,كما تميزت صناعة العقال اليدوية في الناصرية بالدقة والإتقان حيث كان الحرفيون يستخدمون مواد أولية عالية الجودة مثل الصوف والحرير لإنتاج عُقل متنوعة الأشكال والألوان. كانت هذه العُقل تُصنع يدويًا بالكامل مما أضفى عليها قيمة فنية وجمالية عالية لم تكن صناعة العقال اليدوية مجرد حرفة تقليدية بل كانت أيضًا مصدرًا للرزق لكثير من الأسر في الناصرية فكانت النساء يعملن في صناعة العقال في منازلهن بينما كان الرجال يمتلكون ورشًا صغيرة لإنتاج العقال بكميات أكبر كما انتشرت صناعة الخناجر في الناصرية بين أبناء العشائر الذين كانوا يحرصون على حملها للدفاع عن أنفسهم عند الخطر. وقد تطورت هذه الصناعة بمرور الوقت وأصبحت الخناجر المصنوعة في الناصرية تتميز بجودتها العالية وتصاميمها الفريدة فيما اشتهرت سوق الشيوخ بصناعة مجموعة متنوعة من القوارب بما في ذلك القوارب المخصصة للصيد والنزهات بالإضافة إلى الزوارق الخشبية التقليدية كانت القوارب (الدانك)من بين أشهر أنواع القوارب التي تُصنع في المنطقة وتميزت بجودتها العالية ومتانتها وهنا يمكن القول تعكس هذه الصناعات الحرفية التقليدية طبيعة الحياة الاقتصادية في تلك الفترة، حيث كانت الصناعات اليدوية تلبي احتياجات السكان في مختلف المجالات، بدءًا من الحلي والأثاث المنزلي وصولًا إلى الأدوات الزراعية والمنسوجات بشكل عام، يعكس هذا التنوع في المهن طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لواء المنتفك خلال تلك الفترة، حيث كانت المهن البسيطة والمتجولة شائعة، بينما بدأت تظهر مهن أكثر تخصصًا مع مرور الوقت مما يشير إلى تطور الحياة الاقتصادية في المنطقة[١٧].

المحور الثالث : مالية لواء المنتفك

في العاشر من ايار عام 1942 قام المفتش الإداري عبد الله علوان بفحص صندوق الخزينة الخاص ب لواء المنتفك اطلع المفتش على الإيرادات المسجلة حتى الرقم 295 في يوم الثالث والعشرين من مارس عام 1942 والمصروفات المسجلة حتى الرقم 351 في نفس اليوم. بعد التدقيق تبين أن المبلغ الموجود في الصندوق كان ثمانية آلاف ومئتين وواحداً وستين (8261) ديناراً ومئتين وخمسة وسبعين (275) فلساً بالإضافة إلى مبلغ آخر في الخزينة الحصينة قدره سبعة آلاف ومائة (7100) دينار(3).وخلال الفحص تم اكتشاف زيادة قدرها تسعمائة (900) فلس تبين أنها ناتجة عن سهو بناءً عليه أوصىالمفتش الإداري بتقييد هذه الزيادة كإيرادات متفرقة مع توجيه تنبيه لأمين الصندوق لضمان دقة العمليات المحاسبية في المستقبل وخلال جرد الخزينة الحصينة تبين أن المبلغ الإجمالي الموجود فيها كان سبعة آلاف ومائة (٧١٠٠) دينار تم وضع مبلغ ستة آلاف وأربعمائة وستين (6460) ديناراً داخل الصندوق الحديدي بينما تم ترك مبلغ ستمائة وأربعين (٦٤٠) ديناراً خارج الصندوق. تكون هذا المبلغ الأخير من ستمائة (٦٠٠) دينار من المسكوكات فئة ثلاثة دراهم موزعة على صندوقين خشبيين (ثلاثمائة (300) دينار في كل صندوق) وأربعين (٤٠) ديناراً من المسكوكات فئة أربعة (٤) فلوس في صندوق خشبي ثالث وُضعت هذه الصناديق الخشبية الثلاثة على أرض الغرفة الحصينة خارج الصندوق الحديدي مما عُد مخالفة للإجراءات المتبعة وتم توجيه تنبيه للموظف المختص بضرورة الالتزام بتخزين جميع المبالغ النقدية داخل الصناديق الحديدية وتم أيضاً جرد الطوابع المالية والطوابع البريدية الاعتيادية وتبين أن الموجود كان مطابقاً للسجلات الخاصة بها.

بالإضافة إلى ذلك تم التحقق من الإيرادات وتبين أنها كانت مطابقة للسجلات كما أظهر أحد التقارير عبدالله علوان في الثالث عشر من ايارعام 1942 أنه تم التدقيق في صندوق مالية قضاء سوق الشيوخ وتمت مقارنة الواردات المسجلة في دفتر الصندوق مع الرقم التسلسلي لإيرادات الخامس من نيسان عام 1942 بلغت الإيرادات تسعمائة وأربعة وستين (٩٦٤) ديناراً وثمانمائة وخمسة عشر (٨١٥) فلساً بينما بلغت المصروفات اثنين وعشرين (٢٢) ديناراً وبعد جرد الموجود النقدي في الخزينة المالية للقضاء تبين أن الموجود كان مطابقاً تماماً للسجلات. كما لوحظ أن مذكرات الإذن بالقبض قد صُرفت بالكامل وذلك بعد مقارنتها مع سجل استمارة المحاسبة رقم 16 تم أيضاً فحص الموجود من الطوابع المالية والبريدية وتبين أنه كان مطابقاً للرصيد المسجل في سجل الطوابع. أخيراً لوحظ أن التحصيلات الجارية من المحاصيل كانت مطابقة للسجلات.

وفي تاريخ الثالث والعشرين من ايار عام 1942 أجرى المفتش الإداري عبدالله علوان جردًا ماليًا لصندوق قضاء الرفاعي. بلغت الإيرادات في ذلك اليوم ألفًا وستمائة واثني عشر (1,612) دينارًا ومائة وسبعة وستين (167) فلسًا بينما وصلت المصروفات إلى سبعمائة وأربعة وثمانين (784) دينارًا وثمانمائة وثمانية عشر (818) فلسًا وقد تطابق الرصيد النقدي الفعلي في الخزينة مع الرصيد المسجل في السجلات كما جُردت الطوابع المالية والبريدية وتبيّن أنها كانت مطابقة أيضًا لرصيد السجلات تمت مقارنة الموجودات النقدية مع البيانات المسجلة في استمارات المحاسبة رقم 34و38ووفقًا لاستمارة المحاسبة

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

رقم 16 تبيّن وجود تطابق كامل(1)ووجد المفتش تطابق الرصيد النقدي الفعلي تمامًا مع الرصيد المسجل في السجلات كما جُردت الطوابع المالية والبريدية وتبين أنها مطابقة للرصيد المسجل في السجلات أيضًا. تمت مقارنة الموجودات النقدية مع البيانات المسجلة في استمارات المحاسبة رقم 34 (إيصالات المقبوضات) ورقم 38 (إيصالات الجباية)، وذلك وفقًا للرصيد المسجل في استمارة المحاسبة رقم 16 (السجل العام)، وتبين وجود تطابق كامل بين هذه السجلات وبالنظر إلى التحقيقات المالية التي أُجريت في الفترة من 1940إلى 1941 وكذلك التحقيقات المالية للفترة 1941-1942والمبالغ المُرَحَّلة من السنوات السابقة، تبيّن أن هناك مبالغ متأخرة مستحقة على بعض الأفراد كما أظهرت التحقيقات أن البقايا المتراكمة حتى الأول من أبريل عام 1942 بلغت حوالي ألفين ومائتي (2,200) دينار وسبعمائة واثنين وأربعين (742) فلسًا كانت هذه المبالغ موزعة كالتالي

1-ألفين وثلاثة وثلاثين (2,033) دينارًا ومائة وثمانية وتسعين (198) فلسًا من المحصولات الزراعية.

2-مائة وثمانية وثلاثين (138) دينارًا ومائتين واثني عشر (212) فلسًا من ضريبة المواشي.

3-ثمانية وعشرين (28) دينارًا وخمسمائة واثنين وثلاثين (532) فلسًا من إيجارات أملاك الحكومة.

ومن بين هذه المبالغ كان هناك مبلغ خمسمائة وخمسة وخمسين (555) دينارًا ومائتين وستة وثمانين (286) فلسًا مستحقًا على الشيخ غالب المناع عن التحقيقات الصيفية للفترة 1941-1942 بالإضافة إلى ذلك كان هناك مبلغ ثلاثمائة وخمسين (350) دينارًا وثمانمائة وستة وثلاثين (836) فلسًا مستحقًا على الشيخ موحان الخير الله اعتُبر هذان المبلغان قابلين للتحصيل بسهولة أما بقية المبالغ فكانت مستحقة على أفراد آخرين. وقد أشار المفتش إلى اهتمام المدير ومتابعته الدقيقة لعمله مما ساهم في انتظام سير العمل.

وهنا يمكن ان نستنتج من التقارير المالية والإدارية يتضح أن قضاء الرفاعي كان يتمتع بنظام محاسبي دقيق حيث كانت الأرصدة الفعلية تتطابق مع السجلات بشكل منتظم ومع ذلك كانت هناك بعض المبالغ المتأخرة المستحقة على بعض الأفراد مما استدعى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحصيلها لوحظ كذلك اهتمام واضح من قبل الإدارة في هذا العمل فيما زار المفتش محمد سعيد الونداوي ناحية الدوّاية في السادس من تشرين الثاني عام 1945 تبيّن أن السجلات اليومية واستمارة المحاسبة كانت في عهدة محاسب واحد فقط. أثار هذا الأمر تساؤلات حول مدى كفاية هذا العدد من الموظفين للقيام بالمهام المحاسبية المطلوبة بفعالية. كما كشفت السجلات عن إيرادات حتى تاريخ الخامس والعشرين من أكتوبر عام 1945 بمبلغ مئة وواحد (101) دينار ومئتين وواحداً وثلاثين (231) فلساً ولكن المبلغ لم يكن قد سُلّم بعد المبلغ المذكور إلى خزانة القضاء بعد مرور ستة أيام أي في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 1945. هذا التأخير في تسليم الإيرادات أشار إلى وجود خلل في الإجراءات المالية أو ربما إلى تقصير في أداء المهام

يمكن القول إنه كان هناك بعض القصور في إدارة الشؤون المالية لقضاء الشطرة تجلى ذلك في قلة عدد المحاسبين والتأخير في تسليم الإيرادات هذه المؤشرات استدعت إجراء تحقيق دقيق لتقييم الوضع المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد.

أما المصروفات الحقيقية التي خُصصت للواء المنتفك خلال سنوات 1951 و1952 و1953 فقد كانت كالتالي:

1-في عام 1951 بلغت المصروفات أحد عشر ألفًا وواحدًا وخمسين (11051) دينارًا.

2-في عام 1952 بلغت المصروفات واحدًا وعشرين ألفًا وثمانمائة وثمانية وثلاثين (21838) دينارًا

3-وفي عام 1953 بلغت المصروفات أحد عشر ألفًا وخمسمائة وسبعة عشر (11517) دينارًا.

وخلال زيارة المفتش محمد سعيد الونداوي قلعة سكر في الثلاثين من ايار في 1946وبعد تدقيق إيرادات وإرسالات مركز القضاء تبين عدم وجود أي مبالغ نقدية في الصندوق كما لوحظ وجود خلل في سجل استمارات المحاسبة رقم 16 حيث استُخدم

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

نوع واحد فقط من الاستمارات في الصحيفة الواحدة بدلًا من تخصيص صفحة أو أكثر لكل نوع من الاستمارات. بالإضافة إلى ذلك لم تُرقم صفحات السجل ولم يوقع الموظف المختص في نهاية كل صفحة وجُه الموظف المختص حول الإجراءات اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء في المستقبل كما تبين عدم وجود سجل لمفردات المكلفين من الاستمارات الواردة في الناحية حيث كانت الوصولات تُصدر بناءً على قوائم تُرسل من المركز.

وبالنسبة للاستمارات الواردة فقد تبين وجود خمسة وعشرين (25) مفردة. طُرح تساؤل حول ما إذا كانت هذه المفردات تخضع للضريبة أم لا. أما بالنسبة لبقايا الضريبة الأميرية من ضريبة الإطفاء فقد كانت قليلة ولم تتجاوز مائة وعشرين (120) دينارًا. طُلب شطب الجزء الأكبر منها بسبب وجود تحصيلات مكررة. أما الجزء المتبقي فقد تعهد المدير بتحصيله خلال أيام قليلة. كما وعد بتحصيل بقايا ضريبة الأملاك.

وفي السابع من نيسان عام 1955تبين خلال تفتيش ناحية الغازية أن صندوق المالية كان خاليًا من النقود. وقد أُرسلت جميع مبالغ الصندوق إلى خزينة قضاء الرفاعي قبل نهاية السنة المالية، وهذا الإجراء تطابق مع ما كان مدونًا في دفتر الصندوق.

عند تفقد صندوق ناحية قلعة سكر في السادس عشر من نيسان عام 1955تبين أنه كان خاليًا تمامًا من النقود وكان هذا بسبب إرسال كافة المبالغ إلى مديرية مالية قضاء الرفاعي بمناسبة انتهاء السنة المالية السابقة لعام1954. ومع ذلك كانت هناك مبالغ متأخرة مستحقة التحصيل من ضريبة الأملاك والتي بلغت حوالي مائتين وأربعة وستين (264) دينارًا وكانت متأخرة الدفع من قبل المكلفين.

الإضافة إلى ذلك كشف فحص سجل التحقيقات عن وجود مبالغ متراكمة مستحقة على المكلفين من السنوات السابقة ولم يتم تحصيلها حتى ذلك الحين. شملت هذه المبالغ:

1-ضريبة الأراضي: ثلاثة آلاف وتسعمائة وسبعة وثمانين (3987) ديناراً وثلاثمائة وخمسة عشر (315) فلساً.

2-ضريبة الأملاك: مائتين وسبعة وتسعين (297) ديناراً وأربعمائة وواحداً وستين (461) فلساً.

3-مبلغ مؤجل بموافقة وزارة المالية: ألفين وتسعمائة وواحداً وستين (2961) ديناراً وسبعمائة وستة وخمسين (756) فلساً.

4-مبلغ مقسط بواسطة إجراء الشطرة: ستين (60) ديناراً. بعد خصم المبلغين المؤجل والمقسط بقي هناك مبلغ كبير مستحق التحصيل. وعليه أوصى المفتش بضرورة الإسراع في تحصيل هذه المبالغ المتراكمة.

تبين من خلال زيارة المفتش وجود عدة مشاكل في إدارة الشؤون المالية بقضاء الشطرة. شملت هذه المشاكل تولي شخص واحد للمهام بالوكالة لفترة طويلة وتراكم مبالغ مستحقة التحصيل من السنوات السابقة. هذه المشاكل استدعت تدخل الجهات المختصة لمعالجتها .

أولاً: التجارة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت الحكومة العراقية نحو تخفيف القيود على الاستيراد خاصة من بلاد الكتلة الإسترلينية. بينما كانت تفرض قيودًا مشددة على الاستيراد من بلاد العملات النادرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وسويسرا والتي كانت تتطلب إجازات خاصة,كما كانت الاتفاقية العراقية البريطانية لعام 1945 ذات تأثير كبير في توجيه السياسة التجارية العراقية بعد الحرب. تضمنت هذه الاتفاقية بنودًا رئيسية

1-تسهيل الاستيراد من بريطانيا: التزمت الحكومة العراقية باتخاذ تدابير لتسهيل استيراد السلع من بريطانيا.

2-رفع القيود النقدية: طلبت الحكومة العراقية من بريطانيا ألا تفرض أي قيود نقدية خاصة على الاستيراد من خارج المنطقة الإسترلينية باستثناء بلاد العملات النادرة.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

3-تخصيص العملات النادرة: خصصت بريطانيا للعراق مبلغًا من العملات النادرة بلغ حوالي ثلاثة فاصل ثلاثة مليون (3.3 مليون) دينار في عام 1945 وذلك لاستيراد البضائع الضرورية.

4-إلغاء صندوق الدولار: ألغي الصندوق الدولار الخاص بالعراق مما عكس التوجه نحو تبسيط الإجراءات المالية وكان لهذه السياسات تأثير مباشر على لواء المنتفك الذي كان يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاته. فمع تخفيف القيود على الاستيراد من الكتلة الإسترلينية ووجود مبالغ مخصصة للعملات النادرة أصبح بالإمكان استيراد السلع الضرورية بشكل أيسر. وهذا بدوره ساهم في:

1-توفير السلع الأساسية: تحسن توفر السلع الضرورية في الأسواق المحلية للواء مما انعكس إيجابًا على حياة السكان.

2-دعم الأنشطة الاقتصادية: سهلت هذه الإجراءات حركة التجارة ووفرت المواد الخام والمعدات البسيطة التي قد تكون لازمة للأنشطة الصناعية والحرفية المحدودة في اللواء.

3-تحسين القدرة الشرائية: قد تكون زيادة توفر السلع قد ساهمت في استقرار الأسعار أو انخفاضها مما حسن من القدرة الشرائية للسكان.

وفي عام 1945اتخذت الدولة العراقية سلسلة من الإجراءات لمعالجة الآثار السلبية والمشاكل الاقتصادية التي نتجت عن حرية الاستيراد خلال سنوات الحرب. من بين هذه الإجراءات كان إصدار مرسوم لتنظيم الحياة الاقتصادية رقم 58لسنه 1939في تاريخ العاشرمن ايلول عام 1939 وتشريع قانون منع الاحتكار وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية لسنة1943. وبموجب هذا القانون أُخضعت جميع عمليات الستيراد لنظام الإجازات وكان لواء المنتفك يُعد مركزًا تجاريًا نشطًا حيث ازدهرت فيه تجارة تصدير الحبوب والمواشي والتمورفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إضافة إلى ذلك كانت تجارة الخيول مزدهرة إذ كانت تصل إلى مناطق مثل الخليج العربي وبريطانيا والهند ومع ذلك تأثرت التجارة في في لواء المنتفك بشكل ملبي بالتقلبات الاقتصادية العالمية. شهدت لواءاختناقات اقتصادية نتيجة لتدهور قيمة الإسترليني والأزمات التجارية التي عصفت بالعالم في تلك الفترةكما نشأت الأسواق والدكاكين في لواء المنتفك لتلبية الحاجة المتزايدة للتبادل التجاري خاصة مع ظهور أحياء سكنية جديدة بسبب الهجرة الريفية أو التوسع العمراني. العديد من الأسواق نشأت مع تأسيس المدينة نفسها لكن "سوق السيف" كان الأقدم بينها. تميزت المدينة بوجود "علوات" لبيع الخضر التي كانت تنتشر على طول شارع النهر وكذلك "خانات التمر" التي تواجدت بالقرب من النهر.

جدول رقميين اسعار المواد الغذائية في لواء المنتفك ١٩٣٩-١٩٥٠

أسم المادة	السعر قبل الحرب	السعر بعد الحرب
قماش بازه	ستة عشر (16) فلسًا	أربعمائة (400) فلس
خام ابيض	أربعة عشر (14) فلسًا	ثلاثمائة (300) فلس
اشمغ	ستين (60) فلسًا	ألف وخمسمائة (1500) فلس
خام اسمر	ستة عشر (16) فلسً	ثلاثمائة وخمسة وسبعين (375) فلسًا
خام هندي	خمسمائة (500) فلس	أربعة عشر (14) دينارًا
فوطة	أربعين (40) فلسًا	دينار واحد (1) دينار
كشمير	خمسة وسبعين (75) فلسًا	ألف وأربعمائة وخمسين (1450) فلسًا
شعير	خمسة عشر (15) دينارًا للطن	مائة وعشرين (120) دينارًا
حنطة	ستين (60) دينارًا للطن	مائة وعشرين (120) دينارًا
سمنت	دينار واحد (1) دينار للطن	خمسة وعشرين (25) دينارًا للطن
صفيحة دهن	خمسمائة (500) فلس	اثني عشر (12) دينارًا

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذت الحكومة العراقية خطوات لتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد من دول الكتلة الإسترلينية. في المقابل، فُرضت قيود أكثر صرامة على الاستيراد من الدول التي تتعامل بالعملات الصعبة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والسويد، والبرتغال كما عملت الحكومة العراقية على تسهيل الاستيراد من بريطانيا، وطلبت منها عدم فرض قيود نقدية على الاستيراد من خارج منطقة الإسترليني، باستثناء دول العملات الصعبة. كان لدى العراق حوالي

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

ثلاثة ملايين دينار عراقي من العملات الصعبة تحت تصرفه في عام 1945كما أثرت هذه السياسات الاقتصادية بشكل مباشر على لواء المنتفك، حيث كان اللواء يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاته الأساسية من السلع والمواد.كما تأثرت بشكل خاص السلع التي لم تكن متوفرة في بريطانيا، مثل المعدات الصناعية والآلات الزراعية. وبسبب اعتماد لواء المنتفك على الزراعة، فإن ارتفاع أسعار المعدات والآلات الزراعية أثر سلبًا على القطاع الزراعي في اللواءوساهم وجود مبلغ ثلاثة ملايين دينار عراقي من العملات الصعبة تحت تصرف الحكومة العراقية في توفير بعض السلع الأساسية التي لم تكن متوفرة في بريطانيا. وقد ساعد ذلك في تخفيف حدة النقص في بعض السلع، ولكنه لم يكن كافيًا لتلبية جميع احتياجات لواء المنتفك.

ثانيا: التموين

خلال فترة الحرب العالمية الثانية، في بداية أربعينيات القرن العشرين، اتخذت الحكومة العراقية إجراءات سريعة ورسمية لتطبيق نظام التموين المعيشي للمواطنين. تم ذلك عبر وضع اليد على جميع المخزونات والمستوردات من مواد مثل السكر والشاي والأقمشة، باعتبارها مواد حيوية في تلك الفتر، في المقابل، كانت المواد الغذائية الأساسية مثل الرز والدقيق متوفرة في الأسواق بوفرة، حيث كان العراق ينتج كميات تفوق احتياجاته المحلية. نتيجة لذلك، بيعت هذه المواد بأسعار زهيدة في الأسواق المحلية من قبل التجار، ولم تشهد ارتفاعًا في الأسعار. على سبيل المثال، كان سعر الكيلوغرام الواحد من الرز 40 فلساً، بينما كان سعر كيس الدقيق الذي يزن 100 كيلوغرام ثلاثة دنانير فقط لمواجهة هذه الظروف، استحدثت وزارة التموين في العراق بموجب القانون رقم 16 في 28 آذار 1943، وقامت بإصدار بطاقات الحصة التموينية وتوزيعها على جميع المواطنين، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة. احتوت بطاقة التموين على معلومات أساسية مثل اسم رب الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، وشهر الاستلام، واسم التاجر أو الوكيل وأن نظام الكوبونات الملونة للبطاقات التموينية لم يكن فعالاً كما كان متوقعاً، حيث لم يتم تطبيقه بشكل كامل أو ربما لم يحقق النتائج المرجوة.

وبعد ذلك، تأسست مديرية التموين العامة في 4 تشرين الثاني 1943 في بغداد، لكن ذلك لم يحل المشكلات بشكل كامل واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة مشكلة التموين كواحدة من أعقد التحديات، خاصةً في فترة الحرب العالمية الثانية. وقد دفع هذا الوضع وزارة السعيدية الثامنة إلى اقتراح قانون في آذار 1944 لإنشاء وزارة خاصة بالتموين، مهمتها تنظيم الحياة الاقتصادية في ظل الظروف الاستثنائية، أكدت الوزارة على أن أزمة التموين خلال الحرب أرهقت الدولة، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير، واختفت السلع الأساسية من الأسواق، وأصبحت نادرة. واستجابةً لهذا الوضع، تم تأسيس وزارة التموين بموجب القانون رقم 16 لسنة 1944، والتي أصدرت سلسلة من البيانات والتعليمات لتنظيم الأسواق وشملت هذه التعليمات قيودًا على أصحاب الحرف والمقاهي، مثل منع تخزين كميات كبيرة من السكر والبضائع، وتحديد أسعار السلع، وتنظيم استيراد البضائع. كما تم تحديد نسب الربح المسموح بها للتجار، وإلزامهم بتوزيع المنتجات وفقًا لبطاقات التموين، لم تقتصر جهود وزارة التموين على تنظيم المواد الغذائية والمنسوجات، بل امتدت لتشمل المواد الكيميائية والإنشائية والصناعية. وقد سمحت الوزارة باستيراد مجموعة واسعة من السلع، مثل بطاريات الراديو، والمصنوعات الخشبية، والسيارات، بهدف تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية

وكان الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو السيطرة على الوضع الاقتصادي وتخفيف الأزمة، وقد تميزت البيانات الصادرة عن الوزارة بالتشدد خلال سنوات الحرب، ثم بدأت بالتخفيف تدريجيًا في نهاية عام 1945، حيث سمحت باستيراد المزيد من المواد الإنشائية والقطنية والزراعية والمكائن..

في لواء المنتفك ، تم تعيين السيد شاكر بيك، وهو من أصل تركماني، مديراً لدائرة التموين في الناصرية، رغم أنه كان يعمل سابقاً في مديرية مال الناصرية. هذا التعيين قد يشير إلى نقص في الكفاءات المتخصصة في مجال التموين(4).أما الكادر الوظيفي الذي عمل في هذه الدائرة المستحدثة، فقد ضم مجموعة من الموظفين مثل السيد إبراهيم السامرائي، والسيد جاسم محمد علي الكاتب، ومهدي عودة، والسيد علي سيد ربح، وآخرين. يبدو أن الدائرة اعتمدت على موظفين من خلفيات مختلفة، مما قد يشير إلى نقص في الكوادر المتخصصة أو إلى صعوبة في توفير الكوادر المؤهلة.وقد تم منح وكالات التموين لعدد من تجار المدينة، مما قد يثير تساؤلات حول معايير الاختيار وشفافية العملية، وربما فتح الباب أمام المحسوبية أو الفساد وكان نظام البطاقة التموينية في العراق يشمل توزيع أقمشة متنوعة، حيث كانت أقمشة "سواحل" والخامة البيضاء مخصصة للرجال، بينما كانت أنواع أخرى من الأقمشة توزع للنساء. أما السكر، فكان يُوزع بأشكال مختلفة، مثل السكر الأحمر أو المكعبات أو غيرها.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

وفي نهاية كل شهر، كان التجار والوكلاء يقدمون قسائم الاستلام إلى دائرة التموين في مدينة الناصرية، وذلك لإجراء المطابقة والموازنات الشهرية والتدقيق. وكان التجار والوكلاء يستلمون حصصهم التموينية من مخازن تموينية متعددة، والتي كانت بعضها عبارة عن دور أهلية مستأجرة من قبل الحكومة لعدم توفر مخازن حكومية كافية تابعة لدائرة التموين في ذلك الوقت و كانت دائرة التموين في مدينة الناصرية تشغل الجناح الخلفي من بناية المتصرفية القديمة للمحافظة، وكانت الأمور تسير بشكل سلس ومنظم، وفقًا للخطة الموضوعة، ودون أي تعثر.وقد توقف هذا العمل بعد انتهاء الظروف التي أدت إليه، كما ان عودة الحياة الطبيعية إلى العراق والعالم بشكل عام. وقد أظهرت الحكومة قدرتها على تجاوز تلك المرحلة، وأثبت التجار انتماءهم لوطنهم وأدوا واجبهم بمسؤولية وأمانة كما أدى اندلاع الحرب واستمرارها إلى معاناة شديدة للواء المنتفك ، حيث عانى من نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية، وارتفاع في أسعارها. كان لهذا الوضع تأثير مباشر على حياة المواطنين، حيث حرموا من الضروريات الأساسية مثل الأقمشة، والتمور، والحبوب، واللحوم، ومنتجات الحليب، تفاقمت الأزمة بسبب اعتماد العراق الكبير على استيراد هذه المواد، حيث يعتمد على استيراد ما يقارب 70% من المنتجات الغذائية واللحوم، مما جعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مثل الاعتماد على النفط الخام، وشحة الوقود، وصعوبة نقل المشتقات النفطية بسبب الوضع الأمني، في زيادة حدة الأزمةنتيجة لهذه العوامل، واجه لواء المنتفك صعوبات في الحصول على الغذاء، مما أثر على صحتهم ونوعية حياتهم وفي عام 1942، واجه العراق أزمة تموين حادة أثرت بشكل كبير على حياة المواطنين. تفاقمت هذه الأزمة نتيجة لعدة عوامل متداخلة، منها تدهور الإنتاج العالمي، وصعوبة النقل البحري، واستنزاف المخزون العالمي من السلع الأساسية، بالإضافة إلى تزايد أعداد قوات الحلفاء في العراق، والتضخم المتزايد في الأسعار، وقد أدت هذه الظروف إلى نقص حاد في المواد الغذائية والسلع الضرورية، مما دفع لجنة التموين المركزية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة الأزمة.

وشملت هذه الإجراءات قيام الحكومة بشراء السكر وبيعه عبر البطاقات التموينية، ومنع تصدير المواد المحلية والمستوردة إلا بإجازة خاصة، مع السماح بتصدير بعض السلع الأخرى مثل التمر والصوف. كما تم تقييد التجارة بفرض رخص خاصة، واتخاذ تدابير واضطلع المفتشون الإداريون بدور محوري في ضمان سير عمليات التموين بكفاءة ونزاهة، حيث كانوا يمثلون حلقة الوصل بين الجهات الحكومية والتجار والمستهلكين. بدأت مهامهم اليومية بجولات تفتيشية دقيقة على الأسواق والمحال التجارية، حيث راقبوا الأسعار وتأكدوا من التزام التجار بالتسعيرة الرسمية، وحرصوا على عدم وجود أي تلاعب أو احتكار للسلع الأساسية. لم يقتصر عملهم على الأسواق فقط، بل امتد إلى مخازن المواد الغذائية، حيث تفقدوا جودة السلع وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وحرصوا على تطبيق معايير التخزين الصحيحة. كما أشرفوا على عمليات توزيع المواد التموينية، وتأكدوا من وصولها إلى المستحقين بشكل عادل وشفاف، دون أي تمييز أو محسوبية.

وعند تفتيش المفتش الإداري عبدالله علوان في العاشر من ايار عام 1942، وُجد أنه في مركز لواء قصبة الناصرية ومراكز الأقضية في سوق الشيوخ والشطرة والرفاعي، بالإضافة إلى مراكز النواحي والقصبات، لم تُتخذ إجراءات كافية للسيطرة على المواد الغذائية. اكتفت الإدارة بمنع تصدير أي مادة غذائية، مع مراعاة الحاجة إليها. كان المعروض من الأطعمة في الأسواق يكفي الحاجة بل ويزيد عليها بشكل كبير. ولكن في العشر الأواخر من شهر آذار عام 1942، بدأ الأهالي يقللون من شراء الكميات الكبيرة التي كانت تُعرض في الأسواق وفي الناصرية، بدأ المزارعون بعرض كميات كبيرة من الحنطة في الأسواق، بعد أن اطمأنوا على موسم الزراعة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الحنطة بشكل ملحوظ. فبعد أن كان سعر الكيلو جرام الواحد من الحنطة يبلغ دينارين في شهر آذار 1942، أصبح السعر دينارًا واحدًا في أواخر العشر الثانية من شهر نيسان 1942، أي بانخفاض قدره 50%. استمرت الأسعار في الانخفاض، وكان من المتوقع أن تنخفض أكثر نظرًا لوفرة المحاصيل لهذا العام، خاصة بعد زراعة مناطق الغرق وتلاشي الآفات الزراعية. وقد بدأ موسم الحصاد، وكان المزارعون يحدوهم الأمل في موسم وفير وفي العشر الأواخر من شهر نيسان 1942، قدرت كميات المحاصيل الموجودة في مراكز الاستهلاك في اللواء بالآتي: 246 طنًا من الحنطة، و350 طنًا من الشعير، و219 طنًا من الذرة البيضاء، و104 أطنان من الماش، و33 طنًا من الدخن، و873 طنًا من الشلب، وكميات أخرى من التمر. تجدر الإشارة إلى أن هذه الكميات لم تشمل المحاصيل الموجودة لدى المزارعين خارج مراكز الاستهلاك، والتي قُدرت بأكثر من عشرة أضعاف كميات الشعير الموجودة في مراكز الاستهلاك، وخمسة أضعاف كميات المحاصيل الأخرى الموجودة خارج مراكز الاستهلاك كما تم رصد كميات كبيرة من السكر في عدة مناطق، حيث لم تتمكن دائرة التموين من السيطرة عليها. توزعت هذه الكميات كالتالي: 750 طنًا في الناصرية وكيسان، و999 طنًا في الشطرة، و679 طنًا في سوق الشيوخ، و681 طنًا في الرفاعي بعد تقديم إحصائيات السكر إلى مديرية التموين المركزية صدرت أوامر إلى موظف في الناصرية ببيع السكر للمجازين من قبل المتصرفية بمعدل 750 كيسًا شهريًا. قامت

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

المتصرفية بتقسيم هذه الكمية في مركز اللواء وملحقاته، وتم بيعها للأشخاص المرخص لهم بالبيع وخلال فترة التفتيش في السادس عشر من ايارعام 1942، لاحظ المفتش الإداري عدم وجود رقابة كافية على المواد المعيشية في قضاء الشطرة. لم يتم التحكم في الأسعار الموجودة في الأسواق أو الكميات التي تُجلب من المزارع بعد موسم الحصاد. كما لوحظ عدم وجود إجراءات وقائية لحماية المحاصيل الزراعية من الآفات. نتيجة لذلك، لجأ بعض التجار إلى تخزين كميات كبيرة من المواد الغذائية تحسبًا لأي طوارئ، مما أدى إلى زيادة المعروض في الأسواق وتدني الأسعار بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه قبل منتصف شهر نيسان 1942م كما أثرت أزمة التموين بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية، خاصة بين الطبقات الفقيرة التي عانت من صعوبة الحصول على الخبز. تفاقمت المشكلة مع توقف مديرية التموين عن توزيع الطحين على الأهالي، واقتصار التوزيع على المخابز والأفران، مما زاد من معاناتهم. نتيجة لذلك، تجمع عدد كبير من الفقراء أمام المخازن، معبرين عن استيائهم من التلاعب بالأوزان والأسعار. وقد رفعوا عريضة إلى الوصي عبد الإله، ونسخة منها إلى القائم مقامية، يطالبون فيها بوضع حد لهذه التجاوزات وكان تأثير تخفيف القيود على الاستيراد من الكتلة الإسترلينية واضحًا. فقد أدى هذا الإجراء إلى زيادة تدفق السلع البريطانية إلى أسواق لواء المنتفك، مما أدى إلى توفر السلع وانخفاض أسعارها، وساعد ذلك في تحسين مستوى المعيشة للسكان، حيث أصبح بإمكانهم الحصول على السلع الأساسية بأسعار معقولة. أما تأثير القيود على الاستيراد من دول العملات الصعبة، فقد أدى هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وغيرها من الدول التي تتعامل بالعملات الصعبة.

ويمكن إيجاز الأسباب الرئيسية لأزمة التموين التي شهدها العراق بعد الحرب العالمية الثانية في عاملين أساسيين: مشكلة الإنتاج المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج.

1- الاستيراد من الخارج: عانت حركة الاستيراد، التي اعتمد عليها الاستهلاك المحلي بشكل كبير، من صعوبات جمة. لم يتمكن العراق من الحصول على الكميات الكافية من السلع من الحلفاء، سواء من حيث النوعية أو الكمية. إضافة إلى ذلك، زادت صعوبات النقل خلال فترة الحرب من حدة الأزمة.
2- الإنتاج المحلي: تأثر الإنتاج المحلي بشكل كبير بنقص الأيدي العاملة وقلة خبرتها، بالإضافة إلى مشاكل ملكية الأراضي. زاد انتشار الآفات الزراعية من تفاقم الوضع. نتيجة لذلك، أصبح تجهيز السلع أقل من الحاجة، مما أدى إلى انتشار المضاربة وارتفاع الأسعار واختفاء السلع
3- تضخم القوة الشرائية: ازداد الطلب الداخلي بشكل كبير بسبب تمركز القوات البريطانية وملحقاتها في العراق منذ عام 1941. تضخمت القوة الشرائية نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري وارتفاع أسعار الصادرات. ارتفع حجم النقد المتداول من 8.4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 1938 إلى 41.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية 1945ونتيجة لاعتماد لواء المنتفك على السلع المستوردة من الخارج، عانى اللواء من نقص حاد في السلع الأساسية وارتفاع كبير في أسعارها. تأثر القطاع الزراعي في لواء المنتفك بشكل خاص، حيث عانى من نقص في الأيدي العاملة وارتفاع في أسعار المعدات والآلات الزراعية. إضافة إلى ذلك، أدى تضخم القوة الشرائية في لواء المنتفك إلى زيادة الطلب على السلع، مما زاد من حدة الأزمة. نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة، انتشرت حالات التلاعب بالمواد التموينية واحتكارها من قبل بعض التجار، مما زاد من معاناة السكان في لواء المنتفك بالنظر إلى ما سبق، يمكن استنتاج أن أزمة التموين في العراق، وتحديداً في لواء المنتفك خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت نتيجة لتفاعل عدة عوامل معقدة. فقد أظهرت تقارير المفتشين الإداريين ضعف الرقابة الحكومية على الأسواق والسلع، مما أتاح للتجار فرصة للتلاعب بالأسعار واحتكار المواد الغذائية، خاصة السكر، رغم وفرة المحاصيل في بعض الأحيان. كما كشف التفتيش عن نقص في الإجراءات الوقائية للمحاصيل الزراعية، مما أثر على الإنتاج المحلي وعلى الصعيد الاقتصادي، ساهمت السياسات البريطانية المقيدة للتجارة، خصوصاً تلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتحويلات المالية، في إضعاف الاقتصاد العراقي بشكل عام ولواء المنتفك بشكل خاص. أدى هذا الإضعاف إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، مما فاقم من معاناة السكان، وخاصة الطبقات الفقيرةبعد الحرب، وعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية لتخفيف القيود على الاستيراد من الكتلة الإسترلينية، إلا أن القيود على دول العملات الصعبة استمرت في التأثير سلبًا على توفر بعض السلع الضرورية وارتفاع أسعارها، مما عكس استمرار الاعتماد على الاستيراد وفي لواء المنتفك، تجلت الأزمة في تضرر القطاع الزراعي بسبب نقص الأيدي العاملة وارتفاع أسعار المعدات، بالإضافة إلى تضخم القوة الشرائية الناتج عن الوجود العسكري البريطاني، مما زاد من حدة الطلب على السلع وشجع على المضاربة والاحتكار. في الختام، تعكس هذه الظروف ضعفًا في البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، وتؤكد على الحاجة الماسة لتدخلات هيكلية لضمان استقرار الأسواق وتلبية احتياجات السكان في أوقات الأزمات(٢٢).

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

الخاتمة

1- بعد استعراض وتحليل تقارير التفتيش الإداري المتعلقة بلواء المنتفك للفترة الممتدة بين عامي 1939 و1958، يتضح أن هذا اللواء شكّل نموذجًا اقتصاديًا يعكس الكثير من ملامح الواقع العراقي آنذاك. فقد كشفت التقارير عن صورة مركبة ومعقدة للوضع الاقتصادي، حيث تداخلت فيه عوامل الطبيعة والبيئة مع السياسات الإدارية المحلية والمركزية، مما جعل عملية التنمية الاقتصادية تعاني من تحديات متعددة ومستمرة.

2- برز القطاع الزراعي كأهم قطاع اقتصادي، لكنه لم يكن محصنًا من الإهمال، إذ عانى من قلة التخطيط، وسوء توزيع المياه، وغياب الدعم الفني والمالي للفلاحين، إلى جانب الفيضانات المتكررة التي أتلفت المزروعات وأثرت على الأمن الغذائي. أما القطاع الصناعي، فقد بقي محدودًا ضمن الصناعات الحرفية البسيطة التي لم تشهد تطورًا يذكر، نتيجة لضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات.

3- وفي مجال التجارة، كان اللواء يتأثر تأثرًا مباشرًا بالتحولات السياسية والاقتصادية في البلاد والعالم، لا سيما أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث أدى شح المواد الغذائية والسلع إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لدى السكان. أما الجانب المالي، فقد أظهر البحث أن هناك تفاوتًا واضحًا في كفاءة الإدارات المالية من قضاء إلى آخر، حيث سجلت بعض المناطق نسبًا عالية من التلكؤ في جباية الضرائب أو سوء في إدارة الأموال العامة.

4- أما التموين، فقد كان من أبرز التحديات التي واجهها السكان، إذ لم تنجح الحكومة في ضبط الأسواق بالشكل الكافي، خاصة في فترات الأزمات. فالتقارير تشير إلى وجود احتكار وفساد وسوء توزيع للمواد التموينية، ما زاد من معاناة الفقراء وخلق حالة من التذمر العام.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول إن الأوضاع الاقتصادية في لواء المنتفك خلال هذه المدة كانت تعكس صورة من صور التخبط الإداري وضعف التخطيط الاستراتيجي، بالرغم من الجهود الفردية لبعض المفتشين والمسؤولين المحليين. وتوصي هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر في دراسة مثل هذه التقارير التاريخية بوصفها مصادر غنية لفهم تطور الدولة العراقية ومشكلاتها، كما تدعو الباحثين إلى القيام بدراسات مقارنة بين الألوية العراقية المختلفة لرسم خريطة اقتصادية تاريخية متكاملة تساعد في فهم حاضر العراق من خلال ماضيه.

المصادر:

الوثائق الغير منشورة:

1) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية:
2) د.ك.و ,ملفات وزارة الداخلية ,رقم التسلسل 32050/107، عنوان الملفة: تفتيش لواء المنتفك 1948.
3) د.ك.و ,ملفات وزارة الداخلية رقم التسلسل 32050/7500،.تفتيش لواء المنتفك المفتش الاداري شامل اليعقوبي 1955-1956.
4) د.ك.و ,ملفات وزارة الداخلية رقم التسلسل 32050/8224، تفتيش قضاء الناصرية 1942المفتش الاداري عبد الله علوان.
5) د.ك.و ,ملفات وزارة الداخلية رقم التسلسل 32050/8975 تفتيش قضاء الشطرة ,1941-1942ص3، ص7.
6) د.ك.و ,ملفات وزارة الداخلية رقم التسلسل 32050/9382، تفتيش قضاء الجبايش ص6.
7) رقم التسلسل 3205907/9664، عنوان الملفة: بيانات وزارة التموين 1945، ص22.
8) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الزراعة:رقم التسلسل 6، مجلة الزراعة العراقية، 1950، ص449.
9) الحكومة العراقية رقم التسلسل 14، عنوان المجموعة: التقارير السنوية عن حسابات مجلس الإعمار 1950، 1959.
10) د.ك.و,وزارة الداخلية ,رقم تسلسل الملفة 32050/8437,عنوان الملفة مذكرات رئيس المفتشين (أي .ايج. ديجبرن) سنه 1951-1952.

الرسائل والاطاريح:

1) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الحياة البرلمانية في العراق 1945–1953، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1983.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

الكتب العربية والمعربة:

1) أحمد سوسة، تطور الري في العراق، د.ط، مطبعة المعارف، بغداد، 1946.
2) الهاشمي، جغرافية العراق، ط1، مطبعة دار السلام، 1960.
3) حسن علي خلف، المفصل في تاريخ مدينة الناصرية، ط2، ج2، دار الفيحاء للطباعة والنشر، بيروت، 2014.
4) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه وتطبيقه وأجهزته (1921–1980)، د. ط.
5) شاكر مصطفى سليم، الجبايش دراسة انثروبلوجية لقرية في اهوار العراق ,د. ط, مطبعة العاني ,بغداد,1970.
6) عبد الكريم محمد علي، تاريخ مدينة سوق الشيوخ، د.ط، مكتبة الشاطري، بغداد، 1990.
7) عبد الله الفياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك, د. ط, مطبعة سلمان الاعظمي ,بغداد,**1956.**
8) فهمي عرب آغا، المنتفق في النهضة العراقية الحديثة، د.ط، د.م، 1956.
9) محمد رحيم الجوراني، ا,الوقائع المنسيية لمدينة الناصرية ,ج1,ط2,الناصرية ,2017.
10) محمد علي جبار عليخ، غرفة التجارة الناصرية بين نشاة والتطور ,د.ط,الناصرية ,2019 .
11) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، د.ط، مطبعة النهضة، القاهرة، 1948.
12) مهدي الحسناوي، الأهوار حضارة سومر، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2013.
13) وزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط، الإحصاء الصناعي 1954–1956، مطبعة العاني، بغداد.
14) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي، بغداد، 1958.
15) سهيل صبحي سلمان , التطورات الاجتماية والاقتصادية في العراق 1945-1958,ط1,بغداد,2009.

البحوث والدراسات المنشورة:

1) عبد الرزاق مطلك الفهد، قلعة سكر 1873–1958: دراسة في الحركة الوطنية والاجتماعية في الغراف، د.ط، مطبعة الميناء، بغداد.
2) نضر علي أمين الشريف، الأوضاع الاجتماعية في العراق، العدد 43، 2005.

المجلات والدوريات:

1) جريدة المنتفك، العدد 121، السنة الرابعة، 18 تشرين الأول 1942.